IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2025) 15 (4) Part (2): 27-40

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Abdwlla Chryan Hady & Salih Hawzhin Abubakr. An Econometric Study of the Determinants of Poverty in Iraq during the Period (2004–2024). *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2025) 15 (4) Part (2):27-40.

An Econometric Study of the Determinants of Poverty in Iraq during the Period (2004–2024)

Chryan Hady Abdwlla [1], Hawzhin Abubakr Salih [2]

[1,2] *University of Sulaymaniyah-College of Administration and Economics, Sylaymaniyah, Iraq*

chryan.abdulla@univsul.edu.iq [1]
hawzhin.mahmud@univsul.edu.iq [2]

Abstract: Poverty is a phenomenon with serious economic, social, and political dimensions. Therefore, reducing or alleviating poverty is undoubtedly a goal shared by societies, countries, and international organizations working in the field of development. The main objective of this research is to measure and analyze the impact of several variables—domestic investment, unemployment rate, inflation rate, corruption, and political and security instability (specifically the ISIS war)—on the poverty rate in Iraq during the period 2004–2024. This study employs a descriptive and analytical approach to gain a comprehensive understanding of the concept of poverty and its determinants, utilizing econometric methods through time-series data analysis. The findings indicate a strong and significant relationship between poverty and domestic investment, as domestic investment promotes long-term economic growth by increasing productivity and creating new job opportunities. Unemployment has a dual impact on poverty, while high inflation reduces purchasing power. Corruption and the ISIS war have also significantly affected poverty rates. These results highlight the importance of understanding the relationship between these variables. Based on the findings, the research recommends encouraging investments in productive and service sectors, given their vital role in creating sustainable job opportunities and reducing poverty in the long term

Keywords: Poverty, domestic investment, unemployment, inflation.

دراسة اقتصادية قياسية لمحددات الفقر في العراق خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٤)

م.م. چريان هادي عبدالله [١]، م.م. هاوژين ابوبكر صالح [٢]

[١] *جامعة السليمانية-كلية الإدارة والاقتصاد، السليمانية، العراق*

المستخلص: يعد الفقر من الظواهر التي لها أبعاد إقتصادية و إجتماعية و سياسية ايضا. من هنا ومما لا شك فيه بأن تقليل الفقر أو الحد منه هدف لا يختلف حوله المجتمعات والدول و المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية. الهدف الرئيسي للبحث هو قياس و تحليل تأثير بعض المتغيرات (الاستثمار المحلي ، معدل البطالة ،معدل التضخم، الفساد، تأثير عدم الاستقرار السياسي و الامني (حرب الداعش)) على المعدل الفقر ،وحصول على المؤشرات القياسية لطبيعة العلاقة بين الفقر و محدداته. في العراق خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٤)،من خلال الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي , و التحليلي ومعرفه مفهوم واسع للفقر و محدداته، بالاضافة الى الاستخدام الاسلوب القياسي من خلال تحليل البيانات السلاسل الزمنية ،حيث يستنتج البحث ان هناك علاقه قوية و مؤثرة بين

كل من الفقرو الاستثمار المحلي ، حيث الاستثمار المحلي يعزز نمو الاقتصاد على المدى الطويل من خلال زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة ،وتؤثر البطالة بشكل مزدوج على الفقر، و التضخم يرتبط مع الفقر حيث ان ارتفاع التضخم يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية وزيادة الفقر، وكما ايضا الفساد و حرب الداعش اثرت على معدلات الفقر بشكل كبير.و هذه نتائج تؤكد على أهمية فهم العلاقة بين هاذين المتغيرين و بناءً على هذه النتائج ،يقترح البحث على تشجيع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والخدمية التي لها دور كبير في خلق فرص عمل مستدامة للأفراد، مما يسهم في خفض معدل الفقر على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الاستثمار المحلي، البطالة، التضخم.

Corresponding Author: E-mail: chryan.abdulla@univsul.edu.iq

المقدمة

تعد ظاهرة الفقر الأكثر شيوعا في الوقت الراهن، رغم أنها ليست وليدة الحاضر بل عرفها الإنسان منذ الأزل،وبالرغم من الإجراءات الإقتصادية والاجتماعية ومحاولات التصدي لهذه الظاهرة من مختلف الجهات والمؤسسات، إلا أنها قد تفاقمت وأصبحت في مقدمة أولوياتها، وحظيت ظاهرة الفقر بإهتمام كل المختصين في هذا المجال في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ومع البداية الألفية الثالثة، فالفقر واحد من اسباب إنهيار المجتمعات، إذ يعد خمس سكان العالم من فئة الفقراء والمحرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم والأمن إلا أن ظاهرة الفقر قد تفاقمت وعلى وجه الخصوص في الدول ذات الدخل المنخفض التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي يوازي معدلات النمو السكاني. وقد تصدرت شعارات مكافحة الفقر الى التخلص من هذه المشكلة من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية التي تنتهجها ويتخذ الفقر عدة أشكال على اختلاف درجة تطور الدولة أو المجتمع الذي ينتشر فيه حيث يظهر في المجتمعات النامية في أشكال الجوع والافتقار إلى الأصول والبطالة والأمية والأمراض ونقص الخدمات الصحية وانعدام المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي، أما في البلدان المتقدمة فإنه يفصح عن نفسه في أشكال الاستبعاد الاجتماعي وتزايد البطالة وتدني الأجور . وباختصار للفقر آثار ضارة تزداد حدة بزيادة إنتشاره وزيادة حدته، لذا الكل مهتم به ويعمل على التخفيف من حدته وفقاً لما متاح له من الإمكانات .ولا شك ان المشاكل التي يعاني منها العراق نتيجة الازمات الاقتصادية والحروب المتصلة أدت الى تزايدعدد الفقراء، إذ هو ليس حديث عهد مع الفقر، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاستثنائية التي مرت به ادت الى بروز هذه المشكلة بشكل واضح ، وقد تضافرت مجموعة من العوامل مثل البطالة التضخم و الفساد و الحروب لتجعل منها ظاهرة مستدامة.

اولاً: مشكلة البحث:

مشكله رئيسه لبحث هي أن ظاهرة الفقر بحد ذاتها تعد مشكلة لها انعكاسات الاقتصادية،و اجتماعية والسياسية، وفضلا على حرمان شريحة من مجتمع من حصول على الحد الادنى من المستلزمات المعيشة،و على الرغم ان الاقتصاد العراقي يتمتع بمقومات و امكانية مالية و اقتصادية كبيرة الا أن لسبب سوء التخطيط و عدم الأدارة الاقتصاد بشكل جيد و عدم تطبيق القوانين الاقتصادية في ادارة الحكومة. اصبح العراق يعاني من كثير المشكلات الاقتصادية و من ابرزها الفقر و تزايد نسبتها و معدلاتها يوم بعد اليوم .

ثانياً: أهمية البحث:

الفقر هو احدى من اهم المواضيع الاستراتجية و الدولية ينبغي على الحكومة و الجهات المعنية أن تقوم بمواجهتها و تقليها منها خلال السياسات الاقتصادية و وضع خطط و برامج هادفة لحد من الانتشار الفقر.تنبع أهمية هذه البحث في كونها تبحث في مدى تأثير كل المتغيرات الاقتصادية الكلية (الاستثمار المحلي والتضخم و البطالة و الفساد) على الفقر خصوصا في العراق التي مرت بتقلبات اقتصادية وسياسية وأمنية كل هذا ادت الى ارتفاع المعدلات الفقر ،و عليه ان تقدير و تحليل محددات التي تؤثر على الفقر خلال تقدير النماذج القياسية الملائمة يساعدنا للحصول على مؤشرات الخاصة بعلاقة بين الفقر و كل من المتغيرات الاقتصادية محدد في البحث ،بحيث يساعد الأصحاب القرارات لوضع السياسة و قراتهما لمواجه الفقر.

ثالثاً: هدف البحث:

هدف الرئيسي لبحث هو قياس و تحليل تأثير بعض من المتغيرات (الاستثمار المحلي ، معدل البطالة ،معدل التضخم،الفساد،تأثير عدم الاسقرار السياسي و الامني (حرب الداعش)) على المعدل الفقر ،وحصول على المؤشرات القياسية لطبيعة العلاقة بين الفقر و محدداته.

Commented [MF1]: سبيس زورة

رابعاً: فرضية البحث:

الفرضيات الرئيسية:

١ (H0) إن المتغير أثار سلبية في المتغيرات المعدلات الفقر.

٢. (H1) إن المتغير أثارالاجابيه في المتغيرات المعدلات الفقر.

تتضمن فرضية البحث في النقاط الاتية :

أ- الاستثمار المحلي يساهم بشكل ايجابي في تقليل معدلات الفقر(H1=1) .

ب- معدل البطالة يساهم بشكل سلبي في تقليل معدلات الفقر(H1=0) .
ت- معدل التضخم يساهم بشكل ايجابي في تقليل معدلات الفقر(H1=1) .
ث- زيادة جهود مكافحة الفساد في العراق تساهم بشكل ايجابي لتقليل المعدلات الفقر(H1=1) .
ج-حرب الداعش يساهم بشكل السلبي لتقليل المعدلات الفقر(H1=0) .

خامساً: المنهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والاسلوب القياسي باستخدام النموذج (ARDL)بالاستناد على البيانات الثانوية المتوفرة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) و بأستخدام برنامج (E-views12).

سادساً: الدراسات السابقة:

استند البحث إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت مجموعه من دراسات المباشرة و غير المباشرة مرتبطة متربگه بالفقر، و من اهم هذه الدراسات:

- دراسه (سلوي وعثمان 2024)،يهدف في تشخيص العوامل المؤثرة في الفقر في (١١) دولة نامية مختارة خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، و ذلك بأستخدام المنهج القياسي التحليلي وتم إجراء إنحداراً لنسبة الفقرو باستخدام ثلاثة نماذج ديناميكية مشتقة من طريقة الإنحدار الذاتي ذات التوزيعات المتخلفة (ARDL) وباستخدام (Panel Data)،و استنتجت الدراسة بأن لكل من الأنفتاح التجاري،و مؤشر التنمية البشري ونمو الاقتصادي ومؤشر العولمة تأثير إيجابي في الحد من أنتشار الفقر في الفترة الطويلة الأجل. أي أن هذه المحددات تساهم في تخفيض الفقر، و اقترحت الدراسة بأن يجب على الحكومة ان تقوم بأجراءات اللازمة لوضع القرارات و البرامج التنمية لمكافحة الفقر.

- دراسة (حافظ ويونس ٢٠٢٣)،واقع الفقر في العراق تحديات و مقترحات،تحددت اهداف البحث بتشخيص مضامين الفقر وتحديد مواطن الضعف في السياسات المتبعة للتعامل معه، ومن ثم توظيف الاستراتيجيات اللازمة للتغلب على صعوبة الحد منه تمهيداًللقضاء عليه، أعتمدت الباحثة الطريقة الاستقرائية لتحليل ظاهرة الفقر في العراق وتشخيص الإمكانات، ان اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة بين تطور ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي وتزايد معدلات الفقر، فضلاً عن تفاقم مشكلة البطالة متعددة الابعاد في المجتمع العراقي والمتمثلة بالعوز المادي والحرمان من الخدمات الضرورية كالتعليم والصحة والخدمات البلدية فضلاً عن شيوع ظاهرة الامية الرقمية"، وللتخلص من تبعات هذه المشكلة لابد من تغيير جذري لأنماط إدارة الموارد ومضاعفة شدة العمل ومعدلات الاستثمارللمتاح منها.

- دراسة (راشد،٢٠٢١)،الفقر و علاقته بالتسرب من التعليم دراسة ميدانية،تعرض الباحثة في هذا البحث الراهن نبذة تاريخية للسياسة التعليمية في مواجهتها للتسرب المقترن بالفقر، ، ثم تعرض الباحث في الجزء الثاني من البحث، فيتناول نتائج الدراسة الميدانية فيعرض لظاهرة التسرب على مستوى العينة أو السنوات التي تسرب منها الأطفال، ودور العامل الاقتصادي وعوامل أخرى فيالتسرب، وعلي الرغم من أهمية التعليم في الوقت الحالي فأن نسبة الأمية مازالت مرتفعة وخاصة بين الفئات الفقيرة التي تقع عند خط الفقر ودونه، والتي ينتمي إليها معظم أطفال المناطق العشوائية، وأطفال فقراء الريف، وتوضح البيانات الفقر لها اثر واضح في تسرب لتعليم ،و اكد على ايجاد حلول مناسبة لظاهرة الفقر .

- دراسة (محمد:٢٠١٩) الفقر و استراتيجيات المواجه، مع التركيزعلى مفهوم الفقر و انواعها بشكل تفصيلي ،اعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . استنتجت الدراسة الى ان الفقر لها مفهوم اوسع من ما نتخيل و مرتبطة بشكل عميق داخل المجتمع و لها ابعاد الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، ويقترح الدراسة ضرورة لجوء لحل الفقر و محاولة تقليل معدلات الفقر و تكوين منظمات للفقراء وتشجيع نهج التنمية.

-كذالك دراسة (هشام و حمزة:٢٠١٦) اثر النمو الاقتصادي و وعدم اللامساوات على المعدلات الفقر دراسة حالة الجزائر لفترة (١٩٧٠-٢٠١٣)،فقد ركزت الورقة العلمية إلى تبيان العلاقات البينية في إطار مثلث الفقر، اللامساواة والنموالاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٣ ولغرض دراسة هذه العلاقات تم استعمال منهجية ARDL للمتغيرات الثلاثة المعرفة العلاقات في المديين القصير والطويل، بحيث معدل الفقر مقاسا بالاستهلاك الفردي، اللامساواة مقاسة بمعامل ثابل والنمو الاقتصادي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أوضحت النتائج على وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات الثلاثة خلال فترة الدراسة، مع وجود علاقة طردية بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة في المديين الطويل والقصيم، وكذا علاقة عكسية بين معدل الفقر والنمو الاقتصادي في كلا المديين.

تتفرّد هذه البحث بعدد من الجوانب التي تميزها عن الدراسات السابقة؛ إذ لا تقتصر على تحليل أثر متغير منفرد في محددات الفقرهو شائع في بعض الأبحاث، بل تسعى إلى بناء نموذج اقتصادي متكامل يعتمد على منهجية ARDL لتحليل العلاقات الديناميكية بين مجموعة من المحددات الاقتصادية و غير الاقتصادية، مثل، الاستثمار المحلي و البطالة و التضخم والفساد و داعش وانعكاساتها على الفقر في العراق.

وتتميز هذه البحث كذلك بامتداد فترة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) التي مرت بها العراق بمجموعة ظروف المختلفة و مثيرة و شهدت تغيرات من جميع النواحي سواء الاقتصادية او غير الاقتصادية،الأمر الذي يعزز متانة النموذج وقدرته على رصد التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العراق . وعلى خلاف العديد من الدراسات التي اقتصرت على الوصف ، يوظّف هذا البحث نموذج ARDL الذي يتيح تحليل العلاقات على المديين القصير والطويل، و تحليل علاقه بين الفقر و كل من المعدلات البطالة و الاستثمار المحلي و الافساد و حرب الداعش و توضيح كيفية و نوعية العلاقة بينهما، بما يوفر نتائج أكثر دقة وواقعية، وهو ما يمنحها قيمة مضافة لصنّاع القرار والباحثين في مجالات الاقتصاد والسياسات الاجتماعية.

المبحث الاول

الاطار النظري لمفهوم الفقر و محدداتها

أولاً: مفهوم و تعريف الفقر:

تعريف الفقر: ويعرف الفقر في قواميس علم الاجتماع بأنه مستوي معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة باحترام الذات" ، وينظر إلي المفهوم نظرة نسبية لارتباطه بمستوي العيشة في المجتمع وتوزيع الثروة ونسق المكانات والتوقعات الاجتماعية (الباري،٢٠٠٧،ص١٩١)

ولقد ذهب البعض إلى أن مفهوم الفقر يتضمن أن الفقر هو المستوى المعيشي المنخفض الذي لا يعنى بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو لمجموعة الأفراد بما يمثله ذلك من تغذية مناسبة وإمكان الوصول إلى مياه شرب صحية والحماية من الأمراض والموت والجهل (العيسوي،٢٠٠٩:٢٧١).

بينما يرى البعض الأخر أن الفقر هو نقص القوة ، الفقر هو الحاله يعانى فيها الفرد أو جماعه من نقص فى الموارد الماديه و المعنويه اللازمه لتلبيه الاحتياجات الاساسيه للحياه،بمعنى اخر هو عجز فى تحقيق مستوى المعيشى لائق الانسانيه(Rohwerder B., 2015:3).

حيث يوجد الفقر الاقتصادي والفقر السيكولوجي تعقر هو نقص القوة ، كما يذهب مكنمارا إلى أن الفقر هو تلك الأحوال المعيشية التي تتكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض والقذارة وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي ، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة في حين يرى فيرنون أن مفهوم الفقر من المفاهيم ذات المضامين المتعدد،حيث يوجد الفقر الاقتصادي والفقر السيكولوجي.(النجار،٢٠٠٠:٤٧).

و ايضاً " الفقر بأنه حالة بنائية مجمعة لحصاد تفاعل أنماط توزيع الثروة والسلطة، وأن الفقراء هم من حرموا بنائياً وتاريخياً ولا يزالون من فرص عادلة في التملك، ومن فرص المشاركة في صناعة واتخاذ القرارات ذات الصلة بإحداث تغيرات أساسية في مجمل السياسات العامة والقطاعية على مستوى المجتمع، وبعد هذا تأتى فرصتهم الضائعة من التعليم والعمل والدخل والصحة والسكن. والفقر ظاهرة اجتماعية باثولوجية ومشكلة معقدة، ترتبط ببنية المجتمع وثقافته - تؤثر فيها وتتأثر بها - وتعزى إلى مجموعة متفاعلة من المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وتتجسد مظاهرها في الحرمان المادي والاجتماعي والسيكولوجي وتدنى نوعية الحياة انخفاض الدخل، تفشى البطالة، سوء التغذية انتشار المرض، انتشار الأمية عدم توفر المسكن الملائم ارتفاع وفيات الأطفال، قصر العمر الافتراضي (البشير،٢٠١٦:١١٦).

انواع الفقر:

يتسم فقر بكونه ظاهرة الاجتماعية و الاقتصادية ذات طبيعة نسبية الاشكال التي تحمل في مضمونها،و سنتاول تلك انواع فيما يلي:

انواع الفقرحسب طبيعته :ينقسم الفقر حسب طبيعته الي نوعين:

١ .الفقر المطلق(Absolute Poverty)

يعني عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية او يقصد بيها ذلك مستوى من دخل الذي يفقد دونه افراد القدرة على التغطية الاجمالي اشباع الحاجات الاساسية اللازمة لأستمرار الفعاليا الانسانية مثل الطعام، الماء، المأوى، التعليم، والرعاية الصحية.يُقاس بناءً على خط الفقر العالمي (مثل: دخل أقل من ٢,١٥ دولار يوميًا حسب البنك الدولي).شائع في الدول النامية والفقيرة (Moatsos M., 2021:54).

٢ .الفقر النسبي(Relative Poverty)

يعني أن دخل الفرد أقل بكثير من متوسط دخل المجتمع الذي يعيش فيه.الفقير هنا ليس بالضرورة عاجزًا عن البقاء، لكنه لا يستطيع العيش بمستوى مقبول اجتماعياً.يظهر حتى في الدول الغنية (رضوان،٢٠١١:٤٤).

انواع الفقر حسب الفترة الزمنية:

ا- الفقر االعابر

يشر الى الفقر لأجل القصير أو مؤقت و يكون نتيجة للأسباب مؤقتة وعندما تزول تنتهي معها حالة الفقر.

ب- الفقر المزمن:

فقر المزمن هو حالة من الفقر طويلة الأمد يعيشها الفرد أو الأسرة بشكل مستمر لسنوات أو طوال الحياة، وغالبًا ما تنتقل هذه الحالة من جيل إلى جيل.خصائص الفقر المزمن يستمر لفترة طويلة (غالبًا أكثر من ٥ سنوات).يصعب الخروج منه دون دعم خارجي قوي أو تغيير جذري في الظروف.يكون مصحوبًا بعوامل متعددة مثل: الجهل، المرض، البطالة، وانعدام الدعم الاجتماعي.قد ينتج عن تراكم فترات من الفقر المؤقت دون أي تحسين في الوضع.و من اهم أسباب الفقر المزمن هو قلة التعليم أو عدم التمكن من

إكماله.البطالة أو العمل في مهن منخفضة الدخل لفترات طويلة.أو المرض المزمن أو الإعاقة.انعدام الأمان والاستقرار السياسي أو العيش في مناطقة (صالح،2017:٢٣).

انواع الفقر بحسب طبيعة المكان:

هذه جزء من انواع الفقر حسب طبيعة المكان التي يحدث فيها الفقر ويتكون من نوعين الاساسية

ا-الفقر الحضري: هو الفقر الذي يُصيب السكان الذين يعيشون في المدن والمناطق الحضرية، حيث تكون تكاليف المعيشة مرتفعة، والخدمات مكتظة، والبطالة منتشرة رغم توفر البنية التحتية. و يمكن نعرفه بالفقر ناتج عن الازدحام في المناطق الحضارية مما يقلل من مزايا الحياة في الحضر من خدمات الافضل.

ب- الفقر الريفي: وهي الفقر المنتشر في القرى والمناطق الزراعية، وغالبًا ما يرتبط بنقص البنية التحتية والخدمات الأساسية، ويرجع في قصور الأستثمار في الموارد البشرية في مناطق الريفية.

اسباب الفقر

١. الازمات والحروب: تتأثر الاوضاع الاقتصادية بشكل كبير بالظروف السياسية، فالمشاكل والازمات داهمته منذ القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، كل هذا ادت الى رفع معدلات الفقر.
٢. البطالة والتعطل عن العمل، حيث لا دخل للمتعطل، فتقل ذات يده، ويفقر، ويستدين، ثم يعجز عن توفير أبسط الحاجات الضرورية، ومن أقبح أنواع البطالة هي الجبرية، التفاقم البطالة: وقد ادت هذه الظاهرة الى زيادة معدلات الفقر بين الافراد العاطلين ودفعت كثير منهم الى الهجرة الخارجية(Shaw I. & Ow R. ,2019:39).
٣. الفساد المالي والاختلاسات من الخزينة العمومية، وإن باسم القروض، فإنه يسبب نزيفا لها، لا يمكن معه أن تقوم الحكومات بما يلزم من رفع مستوى المعيشة وتحقيق الكفالة الاجتماعية، وتوفير ما الى الناس بحاجة إليه من المواد والضروريات، لا في الجانب الاقتصادي، ولا الصحي، ولا الاجتماعي(عبدالقادر،٢٠٢١:٧٢).
٤. رفع أسعار السلع والخدمات مع تجميد الزيادة في الأجور، وارتفاع معدلات التضخم فلا يتمكن الأجير من تغطية نفقات المعيشة والعلاج وغيرهما.
٥. الاعتماد على أقتصاد أحادي: كل الدول التي تعتمد على مصدر دخل واحد مثل النفط يؤدي الى ارتفاع النسبة البطالة، وعدم وجود المشروعات والصناعات الداخلية وعدم وجود دعم للأستثمارات المحلية.
٦. انتشار الأمراض والأوبئة والحوادث المفاجئة التي تحول دون غناهم وتحصيل ما به سداد حاجاتهم.
٧. عدم الرشد في الإنفاق الخاص والعام، مما يؤدي إلى الإسراف والتبذير في الأموال العامة والخاصة.
٨. قوع الكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر والفيضانات في فترات متقاربة، وقد أدت إلى نزوح المتأثرين من مناطقهم، ونزوح سكان الريف المنتجين إلى المدن والمراكز الحضرية الكبرى.
٩. الفشل المتكرر للسياسات الاقتصادية الكلية بشقيها النقدي والمالي التي عُرفت بسياسة التحرير الاقتصادي.

ثانياً: محددات الفقر

١- الاستثمار المحلى:

مفهوم الاستثمار المحلي: يقصد بالاستثمار المحلي هو توظيف الاموال في مختلف الانشطة والمجالات المتاحة للاستثمار داخل الحدود الجغرافية للبلد المعني، ويشمل كل الاستثمارات التي يقوم بها القطاع العام والقطاع الخاص ،مهما كانت طبيعتها، اذ تكون ملكيتها ملكية محلية سواء كانت مصادر تمويلها من قبل القطاع العام أو الخاص وبالتالي تعود ربحيتها للقائمين بالاستثمار الذين يحملون جنسية البلد الذي اقيمت عليه تلك الاستثمارات (الجبوري والخفاجي، ٢٠٢١ :١٨٩). ويعرف البنك الدولي الاستثمار المحلي بانه التغييرات في اجمالي تكوين رأس المال والذي يتكون من مجموع النفقات لزيادة الاصول الثابتة في الاقتصاد مضافاً اليه التغير في المخزون (جواد ،٢٠١٤:٢٠)

يُعدّ الاستثمار المحلي أحد الآليات الفاعلة في تقليل معدلات الفقر والحد من آثاره الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال مساهمته في توفير فرص عمل جديدة وزيادة الدخل الفردي والأسري. كما يعمل على تعزيز التنمية المستدامة عبر دعم القطاعات الإنتاجية والخدمية داخل المجتمع، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تحسين مستوى المعيشة وتقليص فجوة التفاوت الاجتماعي. وفي المقابل، يُشكل انتشار الفقر عائقاً أمام تنمية الاستثمارات المحلية، إذ يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية وتراجع حجم الطلب المحلي، فضلاً عن قلة الكفاءات البشرية المؤهلة. ومن هنا تتضح العلاقة التبادلية بين الفقر والاستثمار المحلي، حيث إن ازدياد الاستثمار يسهم في خفض معدلات الفقر، بينما يشكل تفاقم الفقر تحدياً أمام توسع الاستثمارات المحلية.

٢- التضخم:

مفهوم التضخم ان التضخم مشكلة إقتصادية تصيب إقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، ويزداد تأثير التضخم على إقتصاديات البلدان ، والتي تعتمد فى تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التى تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الإرتفاع، ويعد الإقتصاد العراقي أحد الإقتصاديات الآخذة فى النمو، والذى إتسم بعدد من الخصائص التي مثلت بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية.

تعريف التضخم عند البعض بأنه " ارتفاع المستوى العام للأسعار"، لكن التعريف الأكثر شيوعا للتضخم هو" الارتفاع المستمر أو المتواصل في المستوى العام للأسعار، ويمكن تعريف التضخم في الوقت الحالي بأنه " الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن (التواتي و جنيدي،٢٠٢٢:١٠).

تُعد العلاقة بين الفقر والتضخم علاقة وثيقة ومعقدة في آن واحد، إذ يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تراجع القوة الشرائية للأفراد، ولا سيما الفئات ذات الدخل المحدود، الأمر الذي يفاقم من مستويات الفقر. فعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات الأساسية مثل الغذاء والوقود والسكن، تصبح شريحة واسعة من المجتمع غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، مما يوسع دائرة الفقر ويزيد من التفاوت الاجتماعي. وفي المقابل، يمكن أن يسهم انتشار الفقر في تغذية التضخم غير المباشر، حيث يدفع ضعف الإنتاجية وانخفاض مستويات الادخار إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد وارتفاع الأسعار. وبالتالي، فإن التضخم يُعَدّ أحد المحركات الرئيسة لزيادة الفقر، بينما يشكّل الفقر بيئة خصبة لعدم استقرار الأسعار في المدى الطويل.

٣- البطالة:

عرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها حالة الفرد القادر والراغب، والباحث عن العمل دون جدوى العثور على الفرصة المناسبة، ولا الأجر المطلوب، كما ظهرت تعريفات أُخرى لمفهوم البطالة بأنها ظاهرة اقتصادية تعاني منها المجتمعات التي تمر بظروف وأزمات اقتصادية على المدى القصير ؛ كتلك الأزمات الاقتصادية الدورية التي تمر بها بعض الدول المتقدّمة، أو على المدى الطويل؛ كالبطالة المرتبطة بحالة ركود اقتصادي ودور سياسي ،هَش في كثير من الدول النامية دراسة إحصائية تحليلية حول السكان والتعليم والقوى العاملة،.

البطالةهي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية طبقا لمنظمة حبه الدولية فإن العاطل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى. من خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم أعتبارهم عاطلين عن العمل .(عبدالطيف،٢٠٢١: ٥٣).تُعَدّ البطالة من أبرز العوامل التي تؤدي إلى اتساع دائرة الفقر، إذ إن حرمان الأفراد من فرص العمل يحدّ من دخولهم المالية ويضعف قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، مما يساهم في تزايد معدلات الفقر وانتشاره على نطاق واسع. كما أن ارتفاع البطالة، خصوصاً بين فئة الشباب، يفاقم المشكلات الاجتماعية ويؤدي إلى تدني مستويات المعيشة وازدياد الاعتماد على المساعدات الحكومية أو المجتمعية. وفي المقابل، فإن الفقر ذاته قد يكون سبباً في ارتفاع معدلات البطالة، حيث يؤدي إلى ضعف فرص الحصول على التعليم والتأهيل المهني، وبالتالي تقليص قدرة الأفراد على الاندماج في سوق العمل. ومن ثم فإن العلاقة بين الفقر والبطالة هي علاقة تبادلية دائرية، حيث يغذي كل منهما الآخر ويشكلان معاً تحدياً رئيساً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

٤- الفساد:

في إطار التعريف العام للفساد يوصف بأنه استخدام الوظيفة العامة لأغراض شخصية وهنا،يحمل التعريف بين الرشوة وابتزاز الأموال .(Extortion) وفي هذا المجال يتم تناول نوعين في الاقل من الاعمال المحظورة التي يمارسها الموظف العمومي بمفرده، هما الاحتيال والاختلاس. عَدّ الفساد المالي أحد أخطر أشكال الفساد وأكثرها تأثيراً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إذ يتمثل في سوء استخدام المال العام أو الاستحواذ عليه بطرق غير مشروعة كالرشوة، الاختلاس، التلاعب في العقود الحكومية، والتهرب الضريبي. ويساهم هذا النوع من الفساد في استنزاف موارد الدولة وتوجيهها بعيداً عن القطاعات التنموية الأساسية مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية، مما يعرقل تحقيق النمو الاقتصادي ويؤدي إلى تفاقم معدلات الفقر والبطالة. كما أن الفساد المالي يضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية ويقوّض مناخ الاستثمار، الأمر الذي ينعكس سلباً على بيئة الأعمال ويحدّ من فرص التنمية المستدامة. ومن ثم فإن مكافحة الفساد المالي تمثل ضرورة استراتيجية لحماية المال العام وضمان استخدامه بكفاءة وعدالة في خدمة المجتمع.(Ng, D.2006)

علاقة بين الفقر والفساد علاقة متبادلة ومعقدة، حيث يؤدي انتشار الفساد إلى سوء توزيع الموارد العامة واستنزافها بعيداً عن القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والبنية التحتية، مما يفاقم من معدلات الفقر ويزيد من حدة التفاوت الاجتماعي. كما أن الفساد يضعف مناخ الاستثمار ويحدّ من فرص خلق الوظائف، الأمر الذي يترك تأثيراً مباشراً على مستويات المعيشة. وفي المقابل، يُعد الفقر بيئة خصبة لتفشي الفساد، إذ يدفع ضعف الدخول وانعدام العدالة الاجتماعية الأفراد إلى اللجوء لأساليب غير مشروعة أو قبول الرشاوى لتسيير أمورهم اليومية. وبذلك يشكّل الفقر والفساد حلقة مفرغة يغذي كل منهما الآخر، مما يجعل مكافحتهما معاً شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

٥- عدم الاستقرار السياسي:

عدم الاستقرار السياسي من أبرز العوامل التي تؤدي إلى تفاقم معدلات الفقر، إذ إن غياب الاستقرار يعرقل وضع السياسات الاقتصادية الفاعلة ويضعف قدرة الدولة على تنفيذ البرامج التنموية طويلة الأمد. كما أن الاضطرابات السياسية في العراق خلال السنوات الماضية، بما في ذلك التغيير المتكرر للحكومات وأزمات تشكيل الميزانية، أثرت سلباً على مناخ الاستثمار المحلي والأجنبي، مما حدّ من فرص خلق الوظائف وزاد من نسب البطالة والفقر، خصوصاً بين الشباب والفئات الضعيفة. وفي المقابل، ساهم ارتفاع معدلات الفقر في تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي، من خلال زيادة الاحتجاجات الشعبية والمطالبة بتحسين الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والصحة، الأمر الذي شكل ضغطاً مستمراً على مؤسسات الدولة. وبذلك تتضح العلاقة التبادلية بين الفقر وعدم الاستقرار السياسي، حيث يغذي كل منهما الآخر ويشكّلان معاً عائقاً أساسياً أمام تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار المجتمعي في العراق.

يمثل الفقر في العراق ظاهرة متعددة الأبعاد تتأثر بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية متشابكة. فالاستثمار المحلي المحدود يحدّ من فرص العمل ويؤدي إلى ضعف الدخل الفردي، بينما تؤدي البطالة المرتفعة، خصوصاً بين الشباب، إلى اتساع دائرة الفقر

وزيادة الاعتماد على المساعدات الحكومية. كما يسهم التضخم في تراجع القوة الشرائية للأفراد، ويجعل السلع والخدمات الأساسية أقل قدرة على الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً. ويشكل الفساد المالي والإداري عائقاً أمام توزيع الموارد بشكل عادل، ويعرقل تنفيذ المشاريع التنموية، مما يفاقم معدلات الفقر ويضعف الثقة بالمؤسسات الحكومية. إضافةً إلى ذلك، يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تعطيل السياسات الاقتصادية وضعف مناخ الاستثمار، بينما يعمّق الفقر ذاته حالة التوتر وعدم الاستقرار من خلال الاحتجاجات والمطالب الشعبية المستمرة. وبذلك تتداخل هذه العوامل في حلقة مفرغة تغذي الفقر وتحدّ من إمكانيات التنمية المستدامة، مما يجعل التعامل مع كل هذه القضايا معاً ضرورة استراتيجية لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي في العراق.

المبحث الثاني

قياس وتحليل محددات الفقر في العراق خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٤)

لبيان محددات الفقر في العراق تم الاعتماد على نموذج (ARDL) لقياس وتحليل الموضوع من خلال الاستعانة بالبيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٤) الخاصة بـ(معدل الفقر،الاستثمار المحلي، معدل البطالة، معدل التضخم، مكافحة الفساد، الحرب ضد تنظيم داعش (٢٠١٤ – ٢٠١٧)).

الجدول (١): المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المتغيرات	المتغيرات	المتغيرات المستقلة
المتغير التابع	**معدل الفقر**(POR)	المتغير التابع
المتغيرات المستقلة	**الاستثمار المحلي**(DOI)	المتغير المستقل
	معدل البطالة(UNR)	المتغير المستقل
	معدل التضخم(INR)	المتغير المستقل
	مكافحة الفساد(COC)	المتغير المستقل
	الحرب ضد تنظيم داعش (٢٠١٤ – ٢٠١٧) (ISIS)	المتغير الصوري

WDI: World Development Indicators www.worlbank.org

CBI: Central Bank of Iraq https://www.cbi.iq/

اولاً: تحديد المتغيرات والنموذج المعتمد:

يُعَدّ تحديد المتغيرات والنموذج المعتمد من أهم مراحل الاقتصاد القياسي، وفيما يخص البحث الحالي فقد تمت صياغة النموذج القياسي المقترَح بالصورة الآتية:

$$\Delta POR_{t=}\alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \Delta POR_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_{1i} \Delta DOI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_{2i} \Delta UNR_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \beta_{3i} \Delta INR_{t-i}$$
$$+ \sum_{i=0}^{q4} \beta_{4i} \Delta COC_{t-i} + \gamma ISIS + \gamma_1 (POR_{t-1} - \theta_0 - \theta_1 DOI_{t-1} - \theta_2 UNR_{t-i}$$
$$- \theta_3 INR_{t-i} - \theta_4 COC_{t-i}) + \varepsilon_t$$

حيث ان :

POR = معدل الفقر / المتغير التابع.
DOI = الاستثمار المحلي / المتغير المستقل.
UNR = معدل البطالة / المتغير المستقل.
INR = معدل التضخم / المتغير المستقل.
COC = مكافحة الفساد / المتغير المستقل.
ISIS = متغير صورى يمثل الحرب ضد تنظيم داعش (٢٠١٤ – ٢٠١٧).
Δ = الفرق الأول.
Ln = اللوغاريتم الطبيعي.
T = الزمن (للسلاسل الزمنية).
t،i =مؤشر الوقت (لبيانات اللوحة).
B_4 ،B_3، B_2 ،B_1 ،B_0 = المعاملات المرتبطة بالمتغيرات التفسيرية ذات الصلة في النموذج.
λ = معامل التعديل.
u: حد الخطأ.

ثانياً: الاختبارات والنتائج:

١- مرحلة توصيف المتغيرات المستخدمة:

يمكن فحص وتوصيف عام لمتغيرات البحث من حيث طبيعتها واتجاهاتها في هذه المرحلة، والجدول التالي يبين نتائج بعض المؤشرات:

الجدول (٢): نتائج اختبار بعض المؤشرات الإحصائية (Descriptive Statistics) للبيانات والمتغيرات الداخلة في النموذج

Std. Dev.	Maximum	Minimum	Median	Mean	Variables المتغيرات
2.6932	30.00	17.00	23.00	22.9633	معدل الفقر
52032755	231668139	1193288	7708797	21570412	الاستثمار المحلي
4.64	27.00	10.82	15.04	15.71	معدل البطالة
14.77	53.20	-2.80	2.70	9.06	معدل التضخم
0.09	-1.21	-1.46	-1.32	-1.32	مكافحة الفساد

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات السنوية للمدة (2004-2024) باستخدام البرنامج E-views 12 .

تُعبَّر جميع المتغيرات بنسبة مئوية، بينما يُقاس الاستثمار المحلي بملايين الدنانير العراقية، يمكن تحليل متغيرات البحث للمدة (2004 - 2024) على وفق النتائج المتحصلة عليها باستخدام البرنامج الاحصائي (EViews 12)على النحو الآتي:

أ- **معدل الفقر:** يوضح النتائج اعلاه ان معدل الفقر خلال مدة البحث محصورة بين أدنى معدل (١٧,٠٠) و أعلى معدل (٣٠,٠٠) بفارق (١٣,٠٠) و بمتوسط (٢٢,٩٦) و وسيط قدر بـ (٢٣,٠٠).

ب- **الاستثمار المحلي:** يوضح النتائج اعلاه ان الاستثمار المحلي خلال مدة البحث محصورة بين أدنى قيمة (١١٩٣٢٨٨) مليون الدينار و أعلى قيمة (٢٣١٦٦٨١٣٩) مليون الدينار بفارق (230474851) و بمتوسط (٢١٥٧٠٤١٢) وسيط قدر بـ (٧٧٠٨٧٩٧).

ت- **معدل البطالة:** يوضح النتائج اعلاه ان معدل البطالة خلال مدة البحث محصورة بين أدنى معدل (10.82) و أعلى معدل (27.00) بفارق (16.18) و بمتوسط (١٥,٧١) و وسيط قدر بـ (١٥,٠٤).

ث- **معدل التضخم:** يوضح النتائج اعلاه ان معدل التضخم خلال مدة البحث محصورة بين أدنى معدل (٢,٨٠-) و أعلى معدل (٥٣,٢٠) بفارق (٥٦,٠٠) و بمتوسط (٩,٠٦) و وسيط قدر بـ (٢,٧٠).

ج- **مكافحة الفساد :** يوضح النتائج اعلاه ان مكافحة الفساد خلال مدة البحث محصورة بين أدنى حد (١,٤٦-) و أعلى حد (١,٢١-) بفارق (٠,٢٥) و بمتوسط (١,٣٢-) و وسيط قدر بـ (١,٣٢-).

٢- الثبات والسكون (Stationary test /Unit root test):

موضوع الثبات وسكون البيانات يُعَدّ من الافتراضات الأساسية في النظريات الاقتصادية القديمة والحديثة. إذ إن الثبات والسكون يؤديان دورًا مهمًا في الدراسات القياسية، ولا سيما تلك المتعلقة ببيانات السلاسل الزمنية. وتوجد العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس مستوى الثبات والسكون في البيانات، إلا أن كلًا من اختبار (Augmented Dickey-Fuller) واختبار (Phillips-Perron)يُعَدّان من أكثر المؤشرات شيوعًا واستخدامًا. وفي الجدول (٣) تُعرَض نتائج التحليل.

الجدول (٣): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلسلة الزمنية (Unit Root Test)

المتغيرات	ADF: Augmented Dickey –Fuller				PP: Phillips-Perron			
	المستوى (level)		الفرق الاول (First Difference)		المستوى (level)		الفرق الاول (First Difference)	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept
معدل الفقر	-4.7971 (0.0066)	-1.6368 (0.4433)	-5.3704 (0.0026)	-5.3779 (0.0005)	-3.0427 (0.1459)	-3.1032 (0.0425)	-5.5730 (0.0014)	-5.7434 (0.0002)
الاستثمار المحلي	2.3502 (1.0000)	4.0868 (1.0000)	-13.7724 (0.0000)	-11.4883 (0.0000)	-4.7710 (0.0058)	-2.4085 (0.1520)	-11.4795 (0.0000)	-9.7327 (0.000)
معدل البطالة	-2.6408 (0.2683)	-2.1494 (0.2293)	-9.2211 (0.0000)	-9.1367 (0.0000)	-4.2608 (0.0159)	-4.1210 (0.0051)	-9.2213 (0.0000)	-9.1367 (0.0000)
معدل التضخم	-3.2528 (0.1076)	-14.0172 (0.0000)	-5.7643 (0.0016)	-5.7451 (0.0002)	-1.5542 (0.7745)	-1.5521 (0.4875)	-4.8397 (0.0056)	-3.0629 (0.0469)
مكافحة الفساد	-3.6677 (0.0538)	-0.0209 (0.9430)	-4.5268 (0.0128)	-3.8812 (0.0108)	-1.8348 (0.6498)	-1.5797 (0.4740)	-3.7740 (0.0417)	-3.8595 (0.0094)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات السنوية للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٤) باستخدام البرنامج E-views 12

يتضح من الجدول (3) ومن خلال اختبارات (Augmented Dickey- Fuller/ Phillips-Perron) جميع المتغيرات معنوية في الفرق الاول (Intercept/ Trend/ First Difference) عند مستوى الدلالة الاحصائية (١٪، ٥٪ ، ١٠٪)،اي ان هناك استقرارية في بيانات السلاسل الزمنية، وبذلك فإن هذه النتائج تدعم اجراء الارتباط (correlation) و التكامل المشترك (Co-integration) بين متغيرات موضوع البحث.

٣- الارتباط والعلاقات الارتباطية بين المتغيرات(Correlation)

إن الارتباط بين المتغيرات في غاية الأهمية لأنها تعني تقدير درجة الارتباط بين متغيرين أو أكثر حيث تتراوح معاملات الارتباط بين صفر وواحد بإشارة موجبة أو سالبة . وتشير القيم التي تقترب من (1) الى وجود ارتباط قوي نسبياً أما تلك التي تقترب من صفر فتشير إلى ارتباط ضعيف نسبياً. لبيان حجم العلاقة واتجاهها بين متغيرات مبحوثة نستعين بالجدول (4).

الجدول (٤): نتائج اختبار (Correlation) لاظهار العلاقات الارتباطية بين متغيرات النموذج

نموذج الفقر			
المتغيرات	حجم العلاقة	مستوى الارتباط	نوع العلاقة
الاستثمار المحلي	-0.0646	ضعيف جدا	عكسية
معدل البطالة	0.0359	ضعيف جدا	طردية
معدل التضخم	0.0099	ضعيف جدا	طردية
مكافحة الفساد	-0.0726	ضعيف جدا	عكسية
الحرب ضد تنظيم داعش (٢٠١٤ – ٢٠١٧)	0.3528	ضعيف جدا	طردية

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات السنوية للمدة(٢٠٠٤-٢٠٢٤) باستخدام البرنامج E-views 12

من خلال نتائج الجدول الأعلى يتضح أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين (الاستثمار المحلي ومكافحة الفساد) مع معدل الفقر، ايضا علاقة طردية بين المتغيرات (معدل البطالة، معدل التضخم، الحرب ضد تنظيم داعش (٢٠١٤ – ٢٠١٧)) مع معدل الفقر. وهذه النتائج توافق مع النظرية والمنطق الاقتصادي، على الرغم من أن مستوى الارتباط لكافة المتغيرات ضعيف جدا.

٤- التكامل المشترك بين متغيرات النموذج (Co-integration test):

التكامل هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات الداخلة في النموذج ، حتى يسمح باجراء تقدير النموذج، من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين احدى المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، وهناك مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات، الا ان إختبار (Johansen Test) من الإختبارات الشائعة، الجدول (٥) يبين نتائج هذا الاختبار.

الجدول (٥): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج باستخدام Johansen Test

Critical Value (0.05) Maximum Eigenvalue	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Critical Value (0.05) Trace statistic	Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	Variables المتغيرات
40.0775	0.0000	95.7536	0.0000	معدل الفقر
33.8768	0.0000	69.8188	0.0000	الاستثمار المحلي
27.5843	0.0000	47.8561	0.0000	معدل البطالة
21.1316	0.0044	29.7970	0.0002	معدل التضخم
14.2646	0.0211	3.8114	0.0149	مكافحة الفساد
3.8414	0.0029	42.9152	0.0029	الحرب ضد تنظيم داعش (٢٠١٤ – ٢٠١٧)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) باستخدام البرنامج E-views 12

يتضح من اختبار **(Johansen Test)** المبين في الجدول (٥) ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة في المستوى المعنوية (١٪، ٥٪ ، ١٠٪) ، وعليه يتم تأييد الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة تكاملية معتبرة اقتصادياً وإحصائياً وقياسياً، وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء تقدير النموذج القياسي تقديراً صحيحا للمتغيرات كافة.

٥- تقدير النموذج القياسية (Econometrics Model Estimation):

نتائج إختبارات الثبات والاستقرار والتكامل المشترك ، بدعمان تقدير النموذج المقترح بشكل الصحيح، ولاجل محددات الفقرفي العراق بالبيانات السنوية لمتغيرات البحث تم اختبار نموذج (ARDL) لإعطائها نتائج أفضل من حيث الاختبارات الاقتصادية و الاحصائية والقياسية و نتائج التقدير على النحو الاتي:

قبل عملية تقدير نجد اختبار الحدود(Bonds Test) لمعرفة تأثيرات قصير أجل و طويل أجل، ونتائج في الجدول (٦):

الجدول (٦): نتائج اختبار الحدود (Bonds Test) و تقدير النموذج في الامد القصير و الامد الطويل

	(ARDL Bounds Test)				
	Value	Significant Level	I (0) Lower	I (1) Upper	علاقات طويل المدى
F- Bounds Test	10.0047 اكبر من قيمة (Upper)	%10	2.08	3	
		%5	2.39	3.38	
		%2.5	2.7	3.73	
		%1	3.06	4.15	

الامد الطويل		الامد القصير		Independent Variables المتغييرات المستقلة	
Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة		
0.0117	-1.1300	0.0222	1.5500	الاستثمار المحلي	Dependent Variable المتغيير التابع معدل الفقر
0.0353	0.0122	0.0431	-0.0322	معدل البطالة	
0.0080	0.0355	0.0306	0.0307	معدل التضخم	
0.0083	-3.4462	0.0375	-2.0516	مكافحة الفساد	
0.0064	1.2157	0.0215	0.8452	الحرب ضد تنظيم داعش (٢٠١٤ – ٢٠١٧)	
		0.0011	-0.8104	Coint Eq(-1)	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) باستخدام البرنامج E-views 12

من الجدول اعلاه يتبين:

أ- من خلال اختبار (Bounds Test) يتضح ان قيمة احصائية لاختبار(F) تساوي (١٠,٠٠٤٧) اكبرمن قيمة الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى (٥٪) ،و هذه النتائج تدعم اجراء تقديرات قصيرة و طويلة الاجل خلال استخدام نموذج (ARDL).

ب- بالنسبة الى نقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) فانه يمثل مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع ان يكون سالباً ومعنوياً وقد بلغ (0.8104-) مما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائياً وتحقق الاشارة السالبة التي تدل على سرعة التعديل من الاجل القصير الى الأجل الطويل.

ت- يعكس التحليل الاقتصادي للعراق تأثير الاستثمار المحلي على معدل الفقر بشكل متباين بين الأمد القصير والطويل. فوفقًا لقيم المعلمات المقدّرة وإشاراتها، تؤدي زيادة الاستثمار المحلي بمقدار وحدة واحدة إلى ارتفاع معدل الفقر بنسبة ١,٥٥٪ في الأمد القصير، وهو ما قد يُعزى إلى التأثيرات المؤقتة على سوق العمل أو عدم استفادة جميع الفئات من الاستثمارات الجديدة فورًا. في المقابل، يساهم نفس الاستثمار في خفض معدل الفقر بنسبة ١,١٣٪ على المدى الطويل، إذ يتيح نمو الاقتصاد وخلق فرص عمل إضافية وتحسين البنية التحتية والخدمات، مما يعزز الرفاهية الاقتصادية ويقلل من الفقر تدريجيًا. وهذا يشير إلى أن الاستثمار المحلي، رغم بعض الآثار السلبية المؤقتة، يعد أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وخفض الفقر على المدى البعيد في العراق.

ث- تشير النتائج إلى أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل الفقر تختلف بين الأمد القصير والطويل. ففي الأمد القصير، يُلاحظ أنه كلما زاد معدل البطالة بمقدار وحدة واحدة، ينخفض معدل الفقر بنسبة ضئيلة ٠,٠٣٢٢٪، وهو تأثير يبدو غير متوقع في البداية. وقد يُفسر هذا الانخفاض المؤقت بأنه نتيجة لسياسات حكومية عاجلة لدعم الأسر العاطلة عن العمل، مثل برامج المساعدات أو التحويلات المالية المؤقتة، أو ربما بسبب انخفاض مؤقت في تكاليف المعيشة أو تغيير سلوك الأسر في مواجهة البطالة. أما في الأمد الطويل، فإن زيادة معدل البطالة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر بنسبة قليلة ٠,٠١٢٢٪. وهذا يتوافق مع التوقعات الاقتصادية، حيث أن البطالة المستمرة تقلل الدخل المتاح للأسر وتحد من فرصهم الاقتصادية، مما يؤدي تدريجيًا إلى زيادة الفقر.

ج- تشير النتائج إلى أن معدل التضخم يرتبط بعلاقة طردية، لكن له أثر سلبي على معدل الفقر في العراق، سواء على المدى القصير أو الطويل. ففي الأمد القصير، كلما زاد معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة، يرتفع معدل الفقر بنسبة ٠,٠٣٠٧٪، بينما في الأمد الطويل يرتفع معدل الفقر بنسبة ٠,٠٣٥٥٪. السبب في هذه النتيجة يكمن في أن ارتفاع التضخم يقلل القوة الشرائية للأسر، ويزيد من تكاليف المعيشة، خاصة للفئات ذات الدخل المحدود. على المدى القصير، يتأثر الفقراء مباشرة بزيادة الأسعار، مما يرفع معدل الفقر. أما على المدى الطويل، فإن استمرار التضخم يؤدي إلى تراكم تأثيراته السلبية على دخل الأسر واستقرار الاقتصاد، مما يزيد من صعوبة تحسين مستوى المعيشة ويؤدي إلى ارتفاع الفقر بشكل أكبر.

ح- تشير النتائج إلى أن زيادة جهود مكافحة الفساد في العراق تسهم بصورة مباشرة في خفض معدلات الفقر، حيث يرتبط ارتفاع هذه الجهود بانخفاض معدل الفقر بنسبة ٢,٠٥١٦٪ في الأمد القصير و٣,٤٤٦٢٪ في الأمد الطويل. ويُعزى ذلك إلى أن مكافحة الفساد تعزز كفاءة استخدام الموارد العامة وتقلل من الهدر المالي، مما يتيح للحكومة توجيه إنفاقها نحو القطاعات الخدمية والإنتاجية التي تمس حياة المواطنين كالتعليم والصحة والبنية التحتية. وفي الأمد القصير يظهر الأثر سريعًا من خلال تحسين برامج الدعم والحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة، بينما يتضح في الأمد الطويل بصورة أوسع عبر تعزيز ثقة

المستثمرين، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين توزيع الدخل. وبذلك، فإن مكافحة الفساد تُعد من أهم العوامل الجوهرية التي تساعد على تقليل الفقر في العراق وتدعيم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

خ- تشير النتائج إلى أن زيادة نشاط داعش خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠١٧ أدت إلى ارتفاع معدل الفقر بنسبة ٠,٨٤٥٢٪ في الأمد القصير و١,٢١٥٧٪ في الأمد الطويل .ويعكس هذا تأثير النزاعات المسلحة والإرهاب على الاقتصاد العراقي، حيث تؤدي مثل هذه الصراعات **إلى** تدمير البنية التحتية، تعطيل النشاط الاقتصادي، فقدان الوظائف، وهجرة السكان، مما يزيد من صعوبة توفير مصادر دخل مستقرة للأسر. في الأمد القصير، تظهر آثار هذه الأحداث على الفقر بشكل مباشر من خلال الخسائر الاقتصادية الفورية. أما على المدى الطويل، فإن استمرار عدم الاستقرار وانخفاض الاستثمارات وعرقلة التنمية يؤدي إلى تفاقم الفقر بصورة أكبر، ويجعل التعافي الاقتصادي أكثر صعوبة.

٦- الاختبارات التشخيصية (Econometric Problems Test) :

هنالك اختبارات تشخيصية عديدة لفحص النموذج المستخدمة منها الاختبارات المستخدمة لفحص (مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد، مشكلة عدم تجانس التباين، مشكلة سوء التشخيص، مشكلة عدم التوزيع التطبيعي للبيانات)، والجدول الاتي يوضح القيم المعنوية ودلالتها لبعض هذه الاختبارات.

الجدول (٧): نتائج اختبار لصلاحية النموذج المقدرو فحص المشاكل القياسية

المشاكل القياسية	الاختبارات القياسية	القيمة الاحتمالية الحرجة	المؤشرات الاحصائية	القيمة الاحتمالية الحرجة
مشكلة الارتباط الذاتي	LM Breusch-Godfrey Test:	0.4305	R-Squared	0.9997
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	بين(1.330 – 5.8816)	Adjusted R^2	0.9963
مشكلة عدم تجانس التباين	Breusch-Pagan-Godfrey test for Heteroskedasticity	0.9229	F-statistic Prob.(F-statistic)	291.9350 (0.0459)
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.3941	S.E. of regression Sum squared residuals	0.0076 5.7800
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Test	0.5749	AIC	-7.9700

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٤) باستخدام البرنامج E-views 12

يتضح من الجدول رقم (٧) مايلي:

أ: اجتاز النموذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، مشكلة عدم التوزيع التطبيعي للبيانات)، لأن قيمة المعالم المقدرة اكبر من (٠,٠٥) و قيمة اختبار (VIF) اقل من (١٠).

ب: إن قيمة معامل التحديد (R^2) و معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) مرتفعان لنموذج المقدر، اذا بلغت قيمتها(٩٩٩٧٪) و (٩٩٦٣٪) على التوالي، وهذا يعني ان كافة المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع (معدل الفقر)، ومن جهة أخرى ان الاختلاف بين معامل التحديد (R^2) و معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) قليل جدا و هذا يعني أن كافة المتغيرات الداخلة في النموذج المقدر ضرورية و مهمة و هذا دليل على حسن التقدير.

جـ: قيمة (F) البالغ (٢٩١,٩٣٥٠) و بدلالة إحصائية (٠,٠٤٥٩) وهي أقل من قيمة (P-Value 0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ومن جهة اخرى نلاحظ أن قيمة (SRR/Standard Error) مقبولة و جيدة وتشير الى صحة النموذج من الناحية الاحصائية.

د: (AIC) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النموذج المقدرة، و يعد من المؤشرات الاحصائية المهمة، و كلما كانت قيمتها أقل كان التقدير أفضل، يتبين من الجدول أعلاه أن المعلومات المفقودة في النموذج سالبة، و هذا دليل على حسن التقدير النموذج المقدر.

٧- اختبارات استقرارية المعلمات والنموذج المعتمدة:(CUSUM Test, CUSUM of Squares Test)

لضمان استقرار المعلمات المقدَّرة والتحقق من عدم وجود تغيرات هيكلية في النماذج الاقتصادية المستخدمة في هذا البحث، يتم اللجوء إلى اختبارات متخصصة وموثوقة، من أهمها اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM Test) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares Test). وتُعد هذه الاختبارات أدوات إحصائية فعّالة لقياس مدى استقرار النموذج عبر الزمن، حيث يُمكن من خلالها الكشف عن أي انحرافات أو تغيرات هيكلية غير مرغوبة. كما تُعرض نتائج هذه الاختبارات عادةً في شكل رسومات بيانية توضح سلوك النماذج المعتمدة ومدى استقرارها خلال الفترة الزمنية المدروسة.

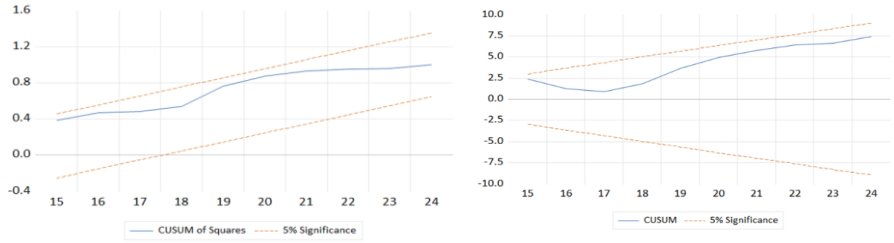

من خلال الأشكال أعلاه فان النموذج المستخدم و المعتمدة مستقرة ، لان المنحنى الخاص بالبيانات تقع بين الخطيين وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة و النموذج المعتمد عند مستوى المعنوية (٥٪).

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات:

في ضوء ماسبق من العرض والتحليل نستنتج مايلي :

١. الاستثمار المحلي يعزز نمو الاقتصاد على المدى الطويل من خلال زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة وهذا يقلل الفقر تدريجيًا، رغم أن آثاره قصيرة الأجل قد تتضمن بعض الزيادات المؤقتة في الفقر نتيجة لتوزيع غير متساوي للعوائد أو تأثيرات على سوق العمل.
٢. البطالة تؤثر بشكل مزدوج على الفقر في الأمد القصير، قد تبدو مستويات الفقر أقل بسبب برامج الدعم الحكومية المؤقتة أو تكيف الأسر مع الأوضاع الاقتصادية. أما على المدى الطويل، فإن البطالة المستمرة تقلل الدخل المتاح للأسر وتقلل فرصهم الاقتصادية، مما يزيد الفقر تدريجيًا.
٣. التضخم يؤدي ارتفاع التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للأسر وزيادة تكاليف المعيشة، خاصة للفئات ذات الدخل المحدودة و هذا يرفع الفقر بشكل مباشر على المدى القصير، ويؤدي إلى آثار تراكمية على المدى الطويل، بما يجعل تحسين مستوى المعيشة أكثر صعوبة ويؤثر على الاستقرار الاقتصادي العام.
٤. تُعد مكافحة الفساد عاملًا أساسيًا في خفض معدلات الفقر في العراق، إذ تسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الهدر، مما يمكّن الحكومة من تعزيز الإنفاق على القطاعات الخدمية والإنتاجية. ويظهر أثرها إيجابيًا على المدى القصير عبر دعم الفئات الفقيرة، وعلى المدى الطويل من خلال تعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي وتوسيع فرص العمل، ما يجعلها ركيزة رئيسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.
٥. داعش (٢٠١٤-٢٠١٧) أدت حرب داعش إلى تدمير البنية التحتية، وتعطيل النشاط الاقتصادي، وفقدان الوظائف، وهجرة السكان. هذا يرفع الفقر على المدى القصير بشكل مباشر من خلال الخسائر الاقتصادية الفورية، ويؤثر على المدى الطويل من خلال تقليل الاستثمارات وإعاقة التنمية، مما يزيد صعوبة التعافي الاقتصادي.

ثانياً: المقترحات:

وفي ضوء التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي، يمكن اقتراح مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تقليص معدل الفقر، من أهمها:

١- من الضروري تشجيع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والخدمية التي لها دور كبير في خلق فرص عمل مستدامة للأفراد، مما يسهم في خفض معدل الفقر على المدى الطويل. كما يُوصى بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوسيع توزيع الفوائد الاقتصادية على فئات أوسع من المجتمع، وضمان أن تصل هذه المكاسب إلى جميع الشرائح الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يجب توجيه الاستثمارات نحو تطوير البنية التحتية والخدمات العامة، مثل الطرق والكهرباء والمياه، لتعزيز رفاهية الأسر وتحسين مستوى المعيشة بشكل عام.
٢- يتعين تنفيذ برامج تدريب وتأهيل مهني موجهة للشباب والعمال لضمان جاهزيتهم للعمل في وظائف مستقرة، مما يقلل من أثر البطالة على الأسر ويعزز الدخل المتاح لهم. كما يُنصح بتقديم دعم مؤقت للأسر العاطلة عن العمل لتخفيف آثار البطالة على الفقر في الأمد القصير وضمان استقرار معيشي أساسي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تشجيع الاستثمارات في القطاعات كثيفة العمالة لزيادة فرص التوظيف على المدى الطويل، مما يسهم في خفض البطالة بشكل مستدام وتحسين مستوى المعيشة للأسر.
٣- ينبغي اعتماد سياسات نقدية تهدف إلى استقرار الأسعار وحماية القوة الشرائية للأسر، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الفقيرة التي تتأثر أكثر بارتفاع تكاليف المعيشة. كما يُنصح بوضع برامج دعم موجهة للأسر الأكثر حاجة لمواجهة زيادة أسعار السلع الأساسية وضمان قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، يجب مراقبة أسعار السلع والخدمات

الأساسية لضمان عدالة الأسعار والحد من التأثير السلبي للتضخم على مستوى معيشة الفقراء، مما يساهم في تقليل الفقر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

٤- يستحسن تنفيذ إصلاحات تدريجية تهدف إلى الحد من البيروقراطية وتحسين فعالية الإدارة العامة، مع الحرص على عدم تعطيل المشاريع التنموية الحيوية. كما يجب تطوير آليات شفافة لمراقبة استخدام الموارد العامة وضمان توجيه الدعم إلى المشاريع الاقتصادية التي تسهم في تحسين مستوى معيشة الفقراء. بالإضافة إلى ذلك، من المهم إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد لتعزيز فعالية السياسات وضمان تحقيق النتائج المرجوة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

٥- تُعدّ عملية تعزيز الأمن والاستقرار خطوة أساسية لحماية الاقتصاد الوطني من الخسائر الناتجة عن النزاعات المسلحة والإرهاب، بما يضمن بيئة افضل للنمو الاقتصادي. كما يجب إعادة تأهيل البنية التحتية المتضررة ودعم المشاريع التنموية في المناطق المتأثرة بالصراعات، لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر برامج الحماية الاجتماعية الموجّهة للأسر المتضررة ركيزة مهمة لضمان مصادر دخل مستقرة والحد من الفقر، مع تطوير شبكة الحماية الاجتماعية لتشمل برامج دعم متنوعة تهدف إلى تعزيز قدرة الأسر على مواجهة الصدمات الاقتصادية والاستفادة من الفرص التنموية بشكل مستدام.

٦- يُعدّ توسيع برامج الدعم للأسر الفقيرة وربطها بفرص التدريب والتعليم بهدف تعزيز قدرات الأسر على الاعتماد على نفسها وتحسين فرصها الاقتصادية على المدى الطويل. كما يجب تعزيز برامج التأمين الصحي والاجتماعي لتقليل آثار الصدمات الاقتصادية المفاجئة على الفقراء، مما يضمن استقرار مستوى المعيشة ويحمي الأسر من الانحدار إلى مستويات فقر أدنى أثناء الأزمات الاقتصادية.

٧- يستوجب توزيع المشاريع الاقتصادية على جميع المحافظات بهدف تقليل الفجوات الاقتصادية بين المناطق وتحقيق العدالة في التنمية. كما يجب الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية في المناطق الأقل تطورًا لتعزيز فرص الدخل وتحسين مستوى المعيشة للأسر، مما يساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تعود بالنفع على المجتمع بأكمله.

المصادر:

المصادر باللغة العربية:

١- الباري، اسامة عبد اللطيف (٢٠٠٧). رؤية الفقراء لواقعهم الاجتماعي.مجلة المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية. المجلد (١) العدد.(1)
٢- البشير، احمد عاصم (٢٠١٦)، مفهوم الفقر والأسباب وطرق قياسه. مجلة كلية الأداب ، جامعة سوهاج، العدد.(52)
٣- التواتي، سهام و جنيدي، مراد (٢٠٢٢)، سياسات محاربة التضخم في الجزائر، اطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
٤- الجبوري، بتول مطر عبادي والخفاجي، غسان علي عبد الحسن. (٢٠٢١). قياس العلاقة بين النفقات الاستثمارية العامة والاستثمار المحلي في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٤). مجلة الدنانير، مجلد (١)، عدد.(22)
٥- العسيوي. عبدالرحمن(٢٠٠٩).تحليل ظاهرة الفقر الاجتماعي، مجلة دار الكتب العلمية و منشرات البيروت، المجلد (١٢)،العدد.(01)
٦- النجار، احمد السيد(٢٠٠٠)،الفقر الوطن العربي، مجلة مركز الدراسات السياسية والاستراتجية، عدد.(23)
٧- جواد،عبدالله حيدر (٢٠٢٤)، تأثير الاستثمار المحلي على المعدل البطالة في العراق لمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،مجلد(٢٢)، عدد.(80)
٨- حافظ، حنان يوسف ويونس، زهرة عبد فيصل (٢٠٢٣)،واقع الفقر في العراق التحديات ومقترحات، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد (٢١)، عدد (76).
٩- راشد،منار محمود(٢٠٢١)،الفقر و علاقته بالتسرب من التعليم دراسة ميدانية، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، عدد.(6)
١٠-رضوان، مصطفى احمد(٢٠١٠) ،الفقر في ضل العولمة، دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة و النامية، جامعة المنصور. .اطروحة دكتوراه جامعة .كلية الاداب. جامعة المنصور.
١١-سلوي، بايز كريم وعثمان، صابر بيرداود (٢٠٢٤)، محددات الفقر في ١١ دولة نامية مختارة:تحليل ديناميكي باستخدام البيانات اللوحية خلال (٢٠٠٠-٢٠٢٠)، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد ٢٢، عدد٨١.
١٢-صالح،محمد عبدالله (٢٠١٧)، واقع الاقتصاد العراقي، وتحديات التي تواجهها بعد ٢٠٠٣، مجلة مركز مستنصرية للدراسات الدولية و العربية.مجلد (١٧)العدد.(57)
١٣-عبد القادر،جعفر(٢٠٢١)، مشكلة الفقر الأسباب والأثار وطرق علاجها،مجلة روافد للبحوث والدراسات مخبر الجنوب الاجزائري للبحث في التأريخ و الحضارة الاسلامية جامعة غرداية، العدد.(8)
١٤-عبدالطيف، فاطمة احمد محمد(٢٠٢١)،البطالة و تشغيل، المجلة العلمية لخدمة الاجتماعية، العدد.(14)
١٥-محمد، هبة عبد المعتمد (٢٠١٩)،الفقر و استراتجيات المواجهته، مجلة كلية الأداب جامعة سوهاج، عدد.(52)
١٦-هشام، عياد وحمزة، بن لشهب (٢٠١٦)، اثر النمو الاقتصادي ووعدم اللامساوات على المعدلات الفقر، مجلة الجزائر للاقتصاد والمالية، عدد (٦).

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

1- Abdul Latif, Fatima Ahmed Mohammed (2021), Unemployment and Employment, Scientific Journal of Social Service, Issue 14. 15- Mohamed, Heba Abdel-Mo'tamed (2019), Poverty and Strategies for Confronting It, Journal of the Faculty of Arts, Sohag University, Issue.(٥٢)
2- Abdul Qader, Jaafar (2021), The Problem of Poverty: Causes, Effects, and Methods of Treatment, Rawafed Journal for Research and Studies, South Algerian Laboratory for Research in History and Islamic Civilization, University of Ghardaia, Issue 8.
3- Al-Asawi, Abdel Rahman (2009). Analyzing the Phenomenon of Social Poverty. Journal of Dar Al-Kutub Al-Ilmiya and Beirut Publications, Volume (12), Issue (01). 6- Al-Najjar, Ahmed Al-Sayed (2000), Poverty in the Arab World, Journal of the Center for Political and Strategic Studies, Issue.(٢٣)
4- Al-Bari, Osama Abdel Latif (2007). The Poor's Perspective on Their Social Reality. Journal of the National Center for Social and Criminal Research. Volume (1), Issue.(١)
5- Al-Bashir, Ahmed Assem (2016). The Concept of Poverty, Its Causes, and Methods of Measurement. Journal of the Faculty of Arts, Sohag University, Issue.(٥٢)
6- Al-Jubouri, Batoul Matar Abadi and Al-Khafaji, Ghassan Ali Abdel Hassan (2021). Measuring the Relationship Between Public Investment Expenditures and Domestic Investment in Iraq for the Period (2004-2018). Al-Dananeer Journal, Volume (1), Issue.(٢٢)
7- Al-Tawati, Siham and Junaidi, Murad (2022). Policies to Combat Inflation in Algeria. Doctoral Dissertation, Faculty of Economic Sciences and Management, University of Algiers.
8- Hafiz, Hanan Yousef and Younis, Zahra Abdul Faisal (2023), The Reality of Poverty in Iraq: Challenges and Proposals, Iraqi Journal of Economic Sciences, Volume (21), Issue.(٧٦)
9- Hesham, Ayad and Hamza, Ben Lachhab (2016), The Impact of Economic Growth and Inequality on Poverty Rates, Algerian Journal of Economics and Finance, Issue.(٦)
10- Jawad, Abdullah Haider (2024), The Impact of Local Investment on the Unemployment Rate in Iraq for the Period (2004-2021), Iraqi Journal of Economic Sciences, Volume (22), Issue.(٨٠)
11- Radwan, Mustafa Ahmed (2010), Poverty in the Shadow of Globalization: An Applied Study on Developed and Developing Countries, Al-Mansour University. PhD Dissertation, College of Arts, Al-Mansour University.
12- Rashid, Manar Mahmoud (2021), Poverty and its Relationship to School Dropout: A Field Study, Journal of the Future of Social Sciences, Issue.(٦)
13- Saleh, Mohammed Abdullah (2017), The Reality of the Iraqi Economy and the Challenges it Faces After 2003, Journal of the Mustansiriya Center for International and Arab Studies, Volume 17, Issue 57.
14- Salwa, Bayez Karim and Othman, Saber Berdaoud (2024), Determinants of Poverty in 11 Selected Developing Countries: A Dynamic Analysis Using Tablet Data During (2000-2020), Iraqi Journal of Economic Sciences, Volume 22, Issue 81.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1- CBI: Central Bank of Iraq https://www.cbi.iq/
2- Moatsos, M. (2021). Global absolute poverty: Present and past since 1820.
3- Ng, D. (2006). The impact of corruption on financial markets. Managerial Finance, 32(10), 822-836.
4- Rohwerder, B. (2015). Poverty eradication in Iraq. GSDRC University of Birmingham, Birmingham, UK.
5- Shaw, I., & Ow, R. (Eds.). (2019). Asian Social Work: Professional Work in National Contexts. Routledge.
6- WDI: World Development Indicators www.worlbank.org